

كاتب الضبط

عائض بن أحمد آل مدرة*

* الباحث في المحكمة العامة بخميس مشيط.

الحمد لله وحده ، وبعد :

فإن ما دفعني للبحث في هذا الموضوع هو أهمية هذا الشخص الذي يقوم بهذا العمل ، فهو من أهم أعوان القاضي وعامل فعال لابد منه لسير إجراءات التقاضي بيسر وسهولة في هذا الوقت .

لذا سلطت الضوء على أشياء مهمة في هذا الجانب ، فقمت بتعريف كاتب الضبط في المحاكم الشرعية وقول الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في اتخاذ القاضي كاتباً له والشروط والآداب التي يتحلى بها كاتب الضبط في المحاكم الشرعية ، والمهام التي يقوم بها كاتب الضبط حسب الأنظمة المنظمة لذلك ، ولعل ما قمت به هو ثمرة خبرة متواضعة مارست فيها هذا العمل لقرابة خمس سنوات مقرونة بالقراءة والاطلاع على كل ما له صلة وجديد بهذا العمل .

المبحث الأول
تعريف كاتب الضبط

الكاتب في اللغة هو: اسم فاعل من فعل كَتَبَ وجمعه كاتبون وكَتَبَة وكُتَّاب(١).

وفي الاصطلاح الوظيفي هو: الذي يتولى عملاً كتابياً أو إدارياً (٢).

والضبط في اللغة هو: حبس الشيء(٣)، ويأتي بمعنى الحزم(٣).

وفي اصطلاح المحاكم والمجالس النيابية هو: الدفتر الذي يدون فيه ما يقع في الجلسة الرسمية، وجمعه ضُبوط، ويسمى أيضاً بالمضبطة على وزن مفعلة(٥) وجمعها مضابط. وقد عُرفت في المعجم الوسيط ككلمة محدثة: «سجل يدون فيه ما يقع في الجلسة الرسمية كمضبطة مجلس الأمة ومضبطة محكمة الأحوال الشخصية»(٦).

والتعريف الاصطلاحي لكاتب الضبط في المحاكم الشرعية هو: «من يقوم بتدوين وقائع المرافعة في دفتر الضبط تحت إشراف القاضي»(٧).

---

(١) المنجد في اللغة ص ٦٧١.
(٢) المعجم الوسيط ص ٧٧٥.
(٣) التعريفات للجرجاني.
(٤) المنجد في اللغة ص ٤٤٥.
(٥) معجم الأوزان الصرفية ص ٢٥٦.
(٦) المعجم الوسيط ص ٥٥٣.
(٧) نظام المرافعات الشرعية المادة ٦٨ (بتصرف) وزاد آخرون: بكل دقة ووضوح.

المبحث الثاني

حكم اتخاذ القاضي كاتباً له

ذهب جمهور الفقهاء - رحمهم الله تعالى - إلى استحباب اتخاذ القاضي كاتباً له يدون له وقائع الجلسة ويكتب المحاضر الخاصة بإجراءات التقاضي (٨). ودليلهم في ذلك:

١ - «أن النبي ﷺ استكتب زيد بن ثابت وغيره»(٩).

٢- وقالوا: إن القاضي تكثر أشغاله ونظره، فلا يمكن أن يتولى الكتابة بنفسه وإن أمكنه تولي الكتابة بنفسه جاز، والاستنابة فيها أولى(١٠).

وفي نظام المرافعات الشرعية نصت المادة السابعة على أنه «يجب أن يحضر مع القاضي في الجلسات وفي جميع إجراءات الدعوى كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضي، وإذا تعذر حضور الكاتب فللقاضي تولي الإجراء وتحرير المحضر»(١١).

وإذا أمكننا الجمع بين قول الفقهاء- رحمهم الله تعالى- بالاستحباب ونص المادة السابعة بالوجوب(*) فنقول - وبالله التوفيق - : إنه يكون بالاستحباب والقول به إذا كان الأمر ليس

---

(٨) انظر المغني ١٤/٥٣، الكافي على مذهب أهل المدينة المالكي ص ١٩٨، كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم الحموي ص ١٠٩، روضة الطالبين ص ١٩٢٢، درر الحكام شرح مجلة الأحكام (العدلية) ٤/٥٨٧.

(٩) أخرجه الإمام أبو بكر البيهقي في سننه الكبرى ١٠/٢١٢ من كتاب آداب القاضي باب اتخاذ الكتاب.

(١٠) المغني ١٤/٥٣.

(١١) نظام المرافعات الشرعية المادة السابعة.

(*) إن نص المادة السابعة بالوجوب ليس الواجب التكليفي - ما يثاب فاعله امتثالاً و يعاقب تاركه -، وإنما القصد منه هو صحة عمل القاضي من بطلانه لأنه يوجد بعض الأنظمة المقارنة تعتبر عمل القاضي بالكتابة في الجلسة إجراء باطلاً.

فيه مشقة على القاضي ؛ لكن إذا كان الأمر فيه مشقة يغلب معها انشغال القاضي بعبء الكتابة عن أداء واجب القضاء كمهمة متعبة تتطلب خلو الذهن ومتابعة دقيقة لأقوال الخصوم ودراسة أدلة كل منهم فإن اتخاذ القاضي للكاتب واجب وليس أمراً مستحباً والله أعلم(١٢).

المبحث الثالث

شروط وآداب كاتب القاضي (كاتب الضبط)

من شروط وآداب كاتب القاضي التي ذكرها الفقهاء - رحمهم الله تعالى - :

١- الإسلام. ٣- العدالة.

٢- التكليف. ٤- الفقه.

وسنأتي للحديث عن هذه الشروط بشيء من التفصيل :-

الشرط الأول: الإسلام. لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ** ﴾(١٣) أي من غيركم من أهل الأديان، قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: «إن أهل الذمة لا يجوز استعمالهم في الكتابة التي فيها استطالة على المسلمين والاطلاع على دواخل أمورهم...»(١٤).

ويروى أن أبا موسى رضي الله عنه قاضي الكوفة في عهد عمر(*) رضي الله عنه قدم

(١٢) كتاب التعليق على نصوص نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية ص ٣٠.
(١٣) سورة آل عمران الآية ١١٨.
(١٤) تفسير القران العظيم ص ٢٨٢- ٢٨٣.
(*) وهو رضي الله عنه مؤسس القضاء في الإسلام إن صح التعبير وصاحب الأقوال المشهورة في القضاء ورسالته المشهورة إلى قاضيه في الكوفة في ذلك الوقت أبي موسى الأشعري والتي تقبلتها الأمة بالقبول وشرحها غير واحد من علماء الأمة بل ترجمت إلى الفرنسية والإنجليزية والألمانية للاطلاع انظر كتاب: «المدخل إلى فقه المرافعات» للشيخ عبدالله بن محمد آل خنين ص ٢٣٩.

على عمر رضي الله عنه ومعه كاتب نصراني فأحضر أبو موسى شيئاً من مكتوباته عند عمر فاستحسنه عمر رضي الله عنه وقال: قل لكاتبك يجيء فيقرأ كتابه. قال: إنه لا يدخل المسجد، قال عمر: ولم، قال: إنه نصراني، فانتهره عمر رضي الله عنه وقال: «لا تأتمنوهم وقد خونهم الله تعالى، ولا تقرِّبوهم وقد أبعدهم الله تعالى، ولا تعزّوهم وقد أذلهم الله تعالى» (١٥).

قال الإمام مالك - رحمه الله تعالى -: «لا أرى أن يستكتب ذمي لأن الكاتب قد يستشار، ولا يستشار ذمي في أمر المسلمين»(١٦).

الشرط الثاني: التكليف. لأن غير المكلف لا يوثق لقوله ولا يعول عليه(١٧) ولابد أن يكون وافر العقل. وقد علله بعض الفقهاء بقولهم لئلا يؤتى من جهالة ويخدع بغرة (١٨)، ولأن موظفي المحاكم الشرعية يسري عليهم نظام موظفي الدولة بما لا يتعارض مع نظام القضاء الصادر عام ١٣٩٥هـ، فإن هذا الشرط يتماشى مع نظام الخدمة المدنية المادة الرابعة الفقرة (ب) والتي تنص على أن يكون مكملاً سبعة عشر عاماً(١٩) أي كامل الأهلية.

الشرط الثالث: العدالة وهي: اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر والترفع عن الأفعال الخسيسة(٢٠).

---

(١٥) أخرجه الإمام البيهقي في سننه كتاب آداب القاضي (باب لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذا كاتباً ذمياً).
(١٦) انظر: كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص ٤٩٨.
(١٧) كشاف القناع ٦/٣١٩.
منار السبيل لابن ضويان ٣/١٩٢٢.
(١٨) المستوعب ٢/٢٤٩.
(١٩) نظام الخدمة المدنية وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية ص ١٧.
(٢٠) التعريفات للجرجاني ص ١٩١.

وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في عدالة كاتب القاضي على قولين :

القول الأول : قول الجمهور ويشترطون فيه العدالة لكاتب القاضي ، لأن الكتابة موضع أمانة ، فيشترط لها العدالة(٢١) . **القول الثاني :** وهو قول الشافعية بعدم اشتراط العدالة ، ووجهة قولهم : «أن ما يكتب لا بد من وقوف القاضي عليه فتؤمن الخيانة فيه»(٢٢) . وحيث إن هذا القول له وجهته إلا أن الراجح هو القول الأول ، وهذا القول ما نص عليه نظام الخدمة المدنية المادة الرابعة في شروط شغل الوظائف العامة .

- أن يكون حسن السيرة والسلوك .

- أن يكون غير محكوم عليه بحد شرعي أو في جريمة مخلة بالشرف وغير مفصول من الخدمة لأسباب تأديبية(٢٣) ، وهذا في جميع الوظائف العامة . فمن باب أولى التركيز عليه في موظفي المحاكم الشرعية .

الشرط الرابع : أن يكون فقيهاً ولو يسيراً . ليعرف مواقع الألفاظ التي تتعلق بها الأحكام ، ويفرق بين الجائز والواجب(٢٤) ، وهذا الشرط مما تشترطه وزارة العدل في من يتقدم لمسابقة كاتب الضبط ، هو أن يحمل الدرجة الجامعية في تخصص الشريعة أو ما يماثلها ، وأكدت عليه في الآونة الأخيرة(٢٥) .

ومن آداب كاتب القاضي أيضاً :

---

(٢١) المغني لابن قدامة المقدسي ١٤/٥٣.

(٢٢) روضة الطالبين ص ١٩٢٢، تبصرة الحكام لابن فرحون ص ٢٩.

(٢٣) نظام الخدمة المدنية وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية ص ١٧.

(٢٤) المغني ١٤/٥٣،كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم ص ١٠٩.

(٢٥) انظر التعميم الصادر برقم (٢٦/٨٨٦٦٣) في١٦/١٠/١٤٢٦هـ.

- أن يجلس بين يدي القاضي بحيث يشاهد القاضي ما يكتبه (٢٦)، ويشافهه بما يملي عليه، وإن جلس ناحية جاز، لأن المقصود يحصل فإن ما يكتبه يعرض على الحاكم فيستبرئه(٢٧) وهذا أيضاً ما ينطبق معه المادة (٦٨) من نظام المرافعات الشرعية بنص: «تحت إشراف القاضي». (٢٨)

- ومن الآداب المهمة لكاتب القاضي أن يكون قوي الخط، صحيح الضبط، قائماً بالحروف، عالماً بمواضع التدليس في الخط، ضابطاً لنظمها لئلا يلتبس على خطه سبعة بتسعة ولا ثلاث بثلاثين ولا خمسة عشر بخمس وعشرين(٢٩).

- ويجب أن يكون كاتب الضبط في زي الصالحين فإنه يستدل على المرء بصاحبه وغلامه، ويأمره القاضي بالرفق واللين في غير ضعف ولا تقصير(٣٠).

المبحث الرابع
مهام كاتب الضبط

وهذه المهام هي التي نص عليها نظام تركيز مسؤوليات القضاء الصادر عام ١٣٧٢هـ، والذي لازال العمل به سارياً في المحاكم الشرعية حتى الآن وقمت بالتعليق على بعض المواد التي تحتاج إلى بيان(٣١).

---

(٢٦) المغني ١٤/٥٣.
(٢٧) العدالة القضائية وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية ص ١٠٤.
(٢٨) نظام المرافعات الشرعية المادة ٦٨.
(٢٩) كتاب المستوعب ٢/٥٤٩.
(٣٠) تبصرة الحكام ١/٢٩.
(٣١) لمحات حول القضاء في المملكة العربية السعودية ص ٢٣٨.

١- ضبط جميع الدعاوى والمرافعات والإقرارات والإنهاءات وما يماثلها من كل ما ينظر لدى المحاكم من ابتداء المعاملة حتى انتهائها، وجميع ما يترتب على ذلك من ترتيب الصك وغيره.

٢- حفظ أوراق المعاملات التي تحال إليه وترتيبها والعناية بها والإجابة عما تلزم الإجابة عليه.

٣- رصد الدعاوى والإنهاءات وما شاكلها في الضبط بخط واضح، ولا يجوز له أن يمسح أو يحكّ فيها بضبطه، ولا أن يحرر شيئاً بين الأسطر، وإذا دعت الضرورة إلى شيءٍ من ذلك فيشطب عليه بصورة يمكن معها قراءة ما شطب عليه وأخذ توقيع من كانت الإفادة منسوبة إليه على ذلك.

٤- تلاوة دعوى المدعي على المدعى عليه بحضور الحاكم والطرفين، ورصد جواب المدعى عليه، وتلاوة ورصد كل ما تدعو إليه الحاجة من طلب بينة، أو شهادة شهود، أو حكم، في كل ما هو من متعلقات المرافعة.

٥- أخذ توقيع المترافعين وشهودهما وكل من ترصد منه إفادات رصدت بالضبط، وكذلك أخذ توقيع الحاكم على ذلك في الضبط، وإذا كان من يراد أخذ توقيعه أمياً فيأخذ ختمه في محل توقيعه، وإن لم يكن له ختم فيوضع إبهامه بدلاً من الختم، ويشهد على ذلك شاهدان.

٦- أخذ التوقيع بالصفة المشروحة في الفقرة (٥) أعلاه، على كل خرجة وهامشٍ ممن ينسب إليه ذلك مع توقيع الحاكم على ذلك.

٧- عدم تلقين أحد الخصوم، أو التعبير عنه، فيما لا تفيده عباراته أو تغيير

أقواله، ويجب أن يكون سلوكه مع الشهود كذلك، وإذا دعت الحاجة إلى معرفة شيء من الشهود أو الخصوم أو غيرهم فيكون ذلك كتابياً وفي الضبط وتحت إشراف الحاكم.

٨- عدم أخذ إفادة المترافعين أو الشهود بالضبط عند غياب الحاكم.

٩- الإسراع في تنظيم الصك من الضبط بعد انتهاء المعاملة وعرضه على الحاكم لإحالته إلى المسجل بواسطة (رئيس الكتاب) (٣٢) على أن يكون تنظيم الصك طبق القواعد العربية، ومختصراً اختصاراً غير مخل وأن يكون الصك خالياً من المسح أو الحكّ وما شاكل ذلك.

١٠- تسلم المستندات التي يقضي سير المرافعة الاستناد عليها والتحقق من كونها خالية من شبهة التزوير وإذا لاحظ ذلك عرضه على الحاكم الشرعي، وأخذ خلاصتها وأدرجها عيناً حسب ما تقتضيه المرافعة بعد أمر الحاكم بذلك.

١١- الشرح على الصكوك التي أصبح مفعولها ملغياً لصدور صك من المحكمة مكتسب للقطعية أو غير قابل للتمييز وما تتضمنه المعاملة الأخيرة بعد أمر الحاكم له بذلك، وأخذ توقيعه على الشرح وأمره بإحالته للشرح على هامش سجل الصكوك الملغاة بذلك.

١٢- المبادرة بإخبار (مقيد الأوراق)(٣٣) بكل دعوى تضبط لديه في يومها

(٣٢) والأفضل هو عرضه على القاضي وأخذ توقيعه عليه وإحالته إلى المسجل بواسطة مكتب الصادر الخاص بالقاضي، وهذا ما هو معمول به في معظم المحاكم.
(٣٣) أي كاتب الصادر والوارد الخاص بمكتب القاضي.

وتقديم كل المعلومات عنها حسب ما يقتضيه دفتر الدعاوى الحقوقية ودفتر الدعاوى الجنائية .

١٣- الذهاب مع الحاكم لضبط الخصومات من تحليف مخدرة أو سماع شهادة على عين المشهود به وإجراء معاملة استحكام أو غير ذلك .

١٤- تحرير أوراق جلب الخصوم، وتقديمها لرئيس محضري الخصوم لختمها من قسم المحضرين وإيداعها عند المختص بذلك (وعند عودتها يقوم بحفظها لديه وهو المسؤول عنها) .

١٥- القيام بتحرير الكشوف الشهرية من (دفتر الدعاوى الحقوقية ودفتر الدعاوى الجنائية والإنهائية والاستحكامات)(٣٤) .

١٦- إذا كان في المحكمة حاكمان فأكثر فعلى كاتب الضبط نسخ صور الأوامر لتبقى لدى كل قاض .

نتائج البحث

من النتائج المستخلصة من هذا البحث :

١- أن كاتب الضبط في المحاكم الشرعية هو من أهم أعوان القاضي وعاملٌ لا بد منه في هذا الوقت لكي تسير العدالة المطلوبة بكل يسر وسهولة .

(٣٤) أي القيام بعمل خلاصة شهرية وخلاصة سنوية لما تم إنجازه. الخلاصة الشهرية لوزارة العدل والخلاصة السنوية للمجلس الأعلى للقضاء.

٢- أنه لا بد من اختيار الكفء ديانة وأمانة لهذا العمل الشريف حسب الشروط والآداب التي أوضحها الفقهاء - رحمهم الله تعالى - وبموجب الأنظمة المنظمة لذلك.

٣- أن كاتب الضبط يحمل عبئاً كبيراً لا يستهان به من الأعمال الكتابية، وكل هذا واضح في مهامه المذكورة في النظام لذا لا بد من وضع حوافز مادية ودورات تدريبية تأهيلية لهذا الموظف لكي يؤدي ما أنيط به بطمأنينة واستقرار وظيفي.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.